

Distr.: General
16 October 2023
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026

الدورة الأولى

فيينا، 31 تموز/يوليه - 11 آب/أغسطس 2023

محضر موجز (جزئي) * للجلسة السادسة

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الأربعاء، 2 آب/أغسطس 2023، الساعة 15:00.

الرئيس: السيد فينانين (فنلندا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

* لم يُعدَّ محضر موجز لبقية وقائع الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات بإحدى لغات العمل. وينبغي أن تُعرض في مذكرة، وأن تُدرج أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

23-15489 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15:10.

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

لمعالجة البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، ويدعو هذا البلد إلى احترام التزاماته بموجب المعاهدة، والتقيد باتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمه مع الوكالة، والسماح للوكالة بالاضطلاع بمسؤولياتها الكاملة في مجالي التحقق والإشراف.

4 - وأردف يقول إن عملية استعراض المعاهدة عنصر أساسي لتقييم سير المعاهدة وكفالة فعاليتها. وأنهى بيانه معرباً عن أمل وفد بلده في إمكانية اتخاذ خطوات عملية خلال دورة الاستعراض الحالية للتصدي للتحديات التي تواجه المعاهدة وإعداد وثيقة ختامية لاعتمادها في مؤتمر الاستعراض لعام 2026.

5 - السيد ميجيدورج (منغوليا): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وهي توحد الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى صون السلام والأمن وتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية في العالم. وتؤكد الفرص الضائعة في مؤتمرات الاستعراض الثلاثة السابقة على تعقد مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وعلى ضرورة زيادة الحوار، والتعاون، والحلول التوفيقية فيما بين الدول. وتأمل منغوليا في أن يفضي مؤتمر الاستعراض لعام 2026 إلى نتيجة إيجابية، وهو ما يتسم بأهمية بالغة في تشكيل الجهود العالمية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

6 - وأعرب عن ثناء منغوليا على عمل الوكالة في التحقق من الامتثال للتعهدات بعدم الانتشار النووي وفي دعم الدول الأطراف لدى ممارسة حقها في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقال إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عامل محفز على نزع السلاح النووي وصك قوي لمنع الانتشار. ولذلك، ينبغي أن تدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن. وتهيب منغوليا بجميع الدول التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة، ولاسيما بقية الدول المدرجة في المرفق 2، إلى أن تفعل ذلك.

7 - وأضاف قائلاً إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومركز بلده باعتباره بلداً خالياً من الأسلحة النووية، يعززان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. وتسهم المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الأمن الإقليمي بالحد من خطر الانتشار، وإنشاء مناطق يسودها السلام والاستقرار، وتعزيز تسوية النزاعات بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، ذكر أن وفد بلده يحث على عقد المؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، الذي كان من المقرر عقده في عام 2020، ولكن الجمعية العامة أرجأته منذ

1 - السيد سعود بدر آل سعود (المملكة العربية السعودية): قال إن التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها من شأنهما أن يؤديا إلى نزع السلاح التام وإلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، مما يكفل السلام والأمن الدوليين. وينبغي لجميع الدول أن تخضع منشآتها النووية لاتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تتضمن أيضاً إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

2 - وأضاف يقول إن مصادقية معاهدة عدم الانتشار تتوقف على التقيد بالقدر ذاته بأركانها الثلاثة. وأعرب عن سرور حكومة بلده للمبادرات التي اتخذتها الوكالة في هذا الصدد لبناء قدرتها على تعزيز التعاون التقني. وهي تدعم أيضاً الوكالة في أداء دورها لدى التحقق من البرامج النووية السلمية الوطنية ورصدها والإشراف عليها. وينبغي أن يكون لدى الوكالة أدوات التحقق والإشراف التي تحتاج إليها لكفالة الامتثال لأحكام المعاهدة. وذكر أن حكومة بلده تلتزم بأرفع معايير الشفافية في برنامجها المخصص للاستخدامات السلمية وتعمل بشكل وثيق مع الوكالة في هذا المجال. وأعرب عن اعتقاد حكومة بلده أنه ينبغي تقديم المساعدة التقنية إلى جميع الدول وألا تخضع لشروط باستثناء ما تنص عليه المعاهدة.

3 - وأضاف قائلاً إن المملكة العربية السعودية ترحب بعقد الدورة الثالثة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تمشياً مع القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995. وتقع على عاتق الدول الأطراف في المعاهدة مسؤولية جماعية عن تخليص الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تمشياً مع ذلك القرار، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الصيغة التي أدت إلى القرار بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وينبغي أن يظل هذا القرار ساريًا إلى أن تتحقق جميع أهدافه. وأعرب عن الأسف لأن المؤتمر لم يُعقد في عام 2012، وفقاً لما اتفق عليه أصلاً في مؤتمر الاستعراض لعام 2010، بسبب مواصلة إسرائيل رفضها الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها لضمانات الوكالة. كما يرحب باسم وفد بلده بالجهود التي تبذلها الوكالة

بما في ذلك الالتزامات المبتكرة بشأن مساعدة الضحايا والمعالجة البيئية. وهي تمثل، على هذا النحو، إحدى ركائز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن النووي، إذ إنها تعمل على تعزيز معاهدة عدم الانتشار. ومن المهم أن يبدأ نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية على وجه السرعة، الأمر الذي يتطلب التوقيع والتصديق عليها من جانب بقية الدول المدرجة في المرفق 2. وقال إن بلده يؤيد المقترحات الداعية إلى تعزيز دور اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر الاستعراض، ويشعر بقلق عميق إزاء البيانات التي أدلى بها بعض البلدان وألمحت إلى إمكانية استئناف التجارب النووية.

12 - وتابع قائلاً إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وتقرب الإنسانية من تحقيق المثل الأعلى ألا وهو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ويلزم إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي أيضاً بدء المفاوضات دون تأخير بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وتقييد المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية.

13 - ومضى يقول إن شيلي ملتزمة بحقوق الإنسان والمساواة بين البشر وتنتهج سياسة خارجية مناصرة لحقوق المرأة. وهناك حاجة إلى نواة أساسية من النساء ذوات المؤهلات العالية في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار لصياغة عمليات شاملة تلبي احتياجات المجتمع الدولي بأسره. وينبغي أيضاً أن تكون عملية الاستعراض شاملة، لا فيما يتعلق بالمنظور الجنساني فحسب، بل أيضاً بمشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب. وشيلي ملتزمة أيضاً بالبعد الإنساني لنزع السلاح النووي والأمن البشري وتضع الإنسان في صميم جهودها المتعددة الأطراف لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

14 - وواصل كلامه قائلاً إن الحالة العالمية الراهنة تبعث على القلق العميق، بالنظر إلى أن حيازة الأسلحة النووية لا تضمن الأمن الدولي، بل تهدد حياة البشر والبيئة بصورة دائمة. وأفاد بأن وفد بلده يشاطر المجتمع الدولي شواغله فيما يتعلق بالمنشآت النووية الموجودة في أوكرانيا. وينبغي تجنب أي أنشطة عسكرية يمكن أن تعرض للخطر الأمن المادي للمحطات النووية وسلامتها المادية. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي في هذا السياق. واختتم بيانه بالقول إن شيلي تحت أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف أنشطتها النووية للأغراض غير السلمية، وقبول الالتزام بمعاهدة عدم

ذلك الحين. وبصفتها منسقة المؤتمر، نظمت منغوليا عدة اجتماعات تحضيرية غير رسمية خلال الفترة 2018-2022.

8 - وأردف يقول إن حوار أولانباتار بشأن الأمن شمال شرق آسيا، الذي بدأت حكومة بلده قبل عقد من الزمن، آلية لتيسير المحادثات البناءة، وتعزيز التفاهم المتبادل وبناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة. وخلص إلى القول إن منغوليا لا تزال ملتزمة بالأهداف الرئيسية للحوار، وهي إرساء الأساس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

9 - السيد غوميز (شيلي): قال إن دورة الاستعراض الحالية فرصة لإعادة تأكيد أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار وتقييم تنفيذها. ورغم أن الانتشار النووي ظل تحت السيطرة، فلم يحرز تقدم ذو شأن فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وقد شجعت شيلي على نزع السلاح النووي على مدى عقود، وشاركت في المفاوضات في عام 1959 بشأن معاهدة أنتاركتيكا، ووقعت لاحقاً على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، وكذلك من خلال دعم جميع الجهود الدولية لحظر الأسلحة النووية وإزالتها. وتؤيد شيلي بقوة نزع السلاح العام الكامل وتؤمن إيماناً قوياً بمبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة والمسؤولية المشتركة لجميع الدول عن الإسهام في تعزيز النظام الدولي على أساس تعددية الأطراف، والتعاون، والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، أفاد بأن وفد بلده يلاحظ أن التعهدات المقطوعة خلال دورات الاستعراض السابقة لا تزال ملزمة سياسياً.

10 - وأضاف يقول إن لجميع الدول الحق غير القابل للتصرف في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، متشياً مع المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وينبغي متابعة تنفيذ المعاهدة بطريقة متوازنة في جميع ركائزها الثلاث. ومما يبعث على القلق أن البعض في المجتمع الدولي لا يزال متمسكاً بعقيدتي الدفاع والأمن على أساس الردع النووي. وينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تحديث برامج الأسلحة النووية أكثر شفافية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تعزيز تدابير التحقق واللاجعة، بهدف زيادة الشفافية والإبلاغ عن الترسانات النووية.

11 - وأعرب عن ترحيب شيلي ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقال إن السبيل الوحيد لكفالة عدم استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى هو حظرها ثم إزالتها بصورة تامة. وهذه المعاهدة هي الأولى من نوعها التي أدمجت منظورا جنسانيا في مسائل نزع السلاح،

المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي وبشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة، تمشياً مع المادة السادسة من المعاهدة. وينبغي للدول الأطراف أيضاً أن تحرز تقدماً نحو التنفيذ الفعال للاتفاقات الواردة في الوثائق الختامية المعتمدة في مؤتمرات الاستعراض السابقة. وأعرب أيضاً عن تقدير وفد بلده للجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية الاستعراض.

18 - وأضاف يقول إن ميانمار ملتزمة بتحقيق الهدف الأسمى للمعاهدة المتمثل في إزالة الأسلحة النووية بشكل تام. فعلى الصعيد الإقليمي، تسعى ميانمار، إلى جانب أعضاء آخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى تنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) وتأييد المبادرات الإقليمية الأخرى المماثلة تمشياً مع المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار. وأفاد بأن بلده وقع أيضاً أحكام معاهدة حظر الأسلحة النووية، معتزلاً بأنها تكمل معاهدة عدم الانتشار. واقتناعاً من ميانمار بأن تنفيذ معاهدة عدم الانتشار سيمتد كثيراً من إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر التجارب النووية، فإنها تدعو جميع الدول المدرجة في المرفق 2 إلى التصديق على هذه المعاهدة.

19 - وأردف قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور بالغ الأهمية في مجالات السلامة والأمن النوويين والضمانات النووية، والاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية. وفي ختام بيانه أعرب عن امتنان ميانمار للوكالة على ما قدمته من مساعدة من خلال برنامجها للتعاون التقني. وقال إن بلده انضم مؤخراً إلى الاتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي.

20 - السيد مارتينسن (الأرجنتين): قال إن ما يبعث على الإحباط هو عدم توصل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020 إلى توافق في الآراء، على الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها عدة وفود. فبعد مرور أكثر من 50 عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية قائماً، بسبب عدم تنفيذ التعهدات بنزع السلاح النووي. وينبغي أن تقتزن الالتزامات بتخفيض الترسانات النووية بتدابير للحد من المخاطر. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من بدء إنفاذ معاهدة حظر التجارب النووية. وقال إن وفد بلده يدعو الدول المدرجة في المرفق 2 بصفة خاصة إلى التصديق على هذه المعاهدة.

الانتشار كدولة غير حائزة لأسلحة نووية، والانضمام إلى معاهدة حظر التجارب النووية.

15 - السيدة فاكساس (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن حكومة بلدها تؤيد المبادرات الرامية إلى التصدي للتهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية وتعترف بأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها إحدى الركائز الأساسية لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أدى تعقد السياق الدولي الحالي واضطرابه، مقترنا بفشل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020 والمفاوضات الأخيرة في الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية استعراض المعاهدة، إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تنفيذ المعاهدة. وذكر أن التهديدات المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية، والاعتماد على الردع النووي في إطار العقائد الأمنية، وتكديس الترسانات النووية، والخطاب العدائي المستخدم فيما يتعلق باستخدام هذه الأسلحة، هي أمور تثير بالغ القلق وينبغي أن تدرج في الوثيقة الختامية للدورة الحالية للجنة. وينبغي للجنة أيضاً أن تؤكد من جديد التعهدات والتوصيات المنبثقة عن مؤتمرات الاستعراض السابقة، التي لا تزال سارية، مع سبر إمكانية اتخاذ تدابير ملموسة تعزز التنفيذ الفعال والمستدام للمعاهدة.

16 - وأضافت تقول إن الجمهورية الدومينيكية دولة طرف في معاهدة تلاتيلوكو، ومعاهدة حظر التجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وكلها معاهدات تكمل نظام عدم الانتشار. ورغم إحراز تقدم فيما يتعلق بعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، من الضروري تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار على نحو أكثر توازناً، مع التركيز بوجه خاص على ركيزة نزع السلاح التي أحرز بشأنها أقل قدر من التقدم. واختتمت ببيانها قائلة إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلت جهوداً كبيرة للتشجيع على تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وضمان عالم خال من الأسلحة النووية من خلال تنفيذ الضمانات، ورغم ذلك فإن كفالة عالم خال من الأسلحة النووية يظل التزاماً يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء فيها، ولا سيما الدول المدرجة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والدول المدرجة في المرفق الثاني من معاهدة حظر التجارب النووية.

17 - السيد مين ثين (ميانمار): قال إن الامتثال الكامل والتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصران ذو أهمية بالغة بالنظر إلى تزايد المخاطر النووية وتصاعد التوترات بين القوى العالمية. وينبغي لجميع الدول، ولاسيما الحائزة منها لأسلحة نووية، مواصلة

21 - وأضاف قائلاً إن الإرادة السياسية ضرورية لتجاوز الجمود في مؤتمر نزع السلاح، بسبل منها التفاوض على إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وصك بشأن ضمانات الأمن السلبية. ويجب أن تكون كل من الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية قادرة على الإسهام والمشاركة في عمليتي نزع السلاح والتحقق، ولا سيما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تقدم ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يقوض اعتماد اتفاق بشأن الضمانات الأمنية الضمانات التي قدمتها بالفعل الدول الحائزة لأسلحة نووية في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولا الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أو التزامات الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

22 - وأردف يقول إن الأرجنتين تؤيد إنشاء وترسيخ مناطق خالية من الأسلحة النووية، تشكل مصدرا هاما لأمن الدول المشاركة، وتحث الدول الحائزة لأسلحة نووية على سحب إعلاناتها التفسيرية للبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلوكو. وعلاوة على ذلك، أُنِحت للدول الحائزة لأسلحة نووية الفرصة لإظهار دعمها لمعاهدة عدم الانتشار وهدفها الأسمى المتمثل في تحقيق نزع السلاح على نحو لا رجعة فيه وشفاف ويمكن التحقق منه من خلال إظهار التزام أكبر بإحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح.

23 - واستطرد قائلاً إن الأرجنتين ملتزمة بالنظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتؤيد عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذها للضمانات، مما يهيئ بيئة مواتية للتعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويجب تنفيذ ضمانات الوكالة تمشيا مع المادة الرابعة من المعاهدة ومع النظام الأساسي للوكالة. وقد أسهمت الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها إسهاما كبيرا في عدم الانتشار النووي من خلال التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إنشاء نظام لضمانات تكون أكثر صرامة من نظيرتها الواردة في المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك الأرجنتين في جميع النظم القائمة لمراقبة الصادرات وقدمت تقريرها الخامس عملا بقرار مجلس الأمن 1540 (2004). وتشارك الأرجنتين بنشاط في النظام الدولي للأمن النووي وتعترف بالدور المركزي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز هذا النظام. غير أنه لما كانت الدول الأطراف مسؤولة عن كفالة الأمن النووي داخل أقاليمها ذات السيادة، فإن التدابير الملزمة

24 - وتابع قائلاً إن الأرجنتين تؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة وتحث الأطراف المعنية على الشروع في مفاوضات. وهي تعترض على برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تتعارض أفعالها مع المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة. فالتجارب النووية التي أجراها هذا البلد تؤكد الحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر التجارب النووية وبدء نفاذها وإلى نزع السلاح النووي العام الكامل الذي يمكن التحقق منه في شبه الجزيرة الكورية.

25 - ومضى يقول إن للأرجنتين تاريخا طويلا وخبرة واسعة في ميدان العلوم والتكنولوجيا النووية، فقد أصبحت موردا دوليا موثوقا به لمفاعلات البحوث النووية والمفاعلات النووية المتعددة الوظائف. وكانت سياستها الخارجية في الميدان النووي ولا تزال موجهة دائما نحو تحقيق السيادة التكنولوجية وتأكيد حقها غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية. وأنهى بيانه بالقول إن قيمة هذا النهج تزداد وضوحا مع بروز الطاقة النووية كمصدر طاقة بديل عملي ويتسم بالأمان وأرخص من غيره يمكن أن ييسر الانتقال في مجال الطاقة الذي استتدعته أزمة المناخ، على النحو المتمثل في مشروع بناء المفاعل النمطي الصغير "كاريم".

منع الكوارث النووية بأهمية قصوى، سواء كانت ناجمة عن هجمات مباشرة على المنشآت النووية أو كانت نتائج عَرَضية للنزاعات. وتدين حكومة بلده بشدة أعمال العنف التي يُزعم ارتكابها في المنشآت النووية في أوكرانيا. وفيما يتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، قال إن وفد بلده يدعو إلى الدبلوماسية والحوار والتعاون الكامل من جانب هذا البلد مع الوكالة وإلى تنفيذ التزاماته المتعلقة بالضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

31 - وأضاف قائلاً إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي السبيل الوحيد لكفالة عدم استخدامها وإزالة التهديد الذي تشكله. وبناء على ذلك، ينبغي لجميع الدول، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق 2، التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية. وذكر أن حكومة بلده تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية والامتثال عن اتخاذ إجراءات تؤدي إلى تصعيد التوترات. فالأنشطة النووية والأنشطة المتعلقة بالقذائف التسيارية التي يقوم بها هذا البلد تقوض الجهود العالمية لعدم الانتشار وتشكل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي. وتؤكد التحديات، من قبيل الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، الحاجة إلى تعزيز هذا الصك ومنع إساءة استخدامه.

32 - وفي معرض حديثه عن قرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط، قال إن ما يبعث على خيبة الأمل هو الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2010، وأيضا الدعوات المتكررة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة الواردة في قرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم التوصل إلى عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام 2012. ومع ذلك، فإن دورة الاستعراض الحالية تمثل فرصة لإحراز تقدم نحو إنشاء هذه المنطقة. واختتم بيانه بالقول إن وفد بلده يدعو إسرائيل إلى الانضمام فوراً إلى معاهدة عدم الانتشار بصفة دولة غير حائزة لأسلحة نووية وأن تُخضع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة.

33 - السيد أوكيدا (أوروغواي): قال إن لجميع الدول الحق في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بالارتكاز إلى تطبيق الضمانات على نحو يمكن التحقق منه، مما يسهم معاً في رفاه البشرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور بالغ الأهمية في تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات الوطنية من خلال نقل التكنولوجيات للأغراض السلمية وهو أمر

شوهده خلال ما يسمى بالحرب الباردة، حيث تمثل دولة واحدة حائزة لأسلحة نووية 40 في المائة من الإنفاق الكلي. وفي الوقت نفسه، يعيش الملايين من البشر في فقر، ولا يزال الملايين غيرهم متأثرين بالأزمة الاقتصادية والمالية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ورغم توقف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، فإن البلدان النامية، من جانبها، لا تمتلك أسلحة نووية ولا تهتم بامتلاكها.

28 - وأردف يقول إن التنفيذ المتوازن لركائز المعاهدة الثلاث أمر ضروري لتحقيق أهدافها. وبعض الدول الحائزة لأسلحة نووية منخرط في التلاعب السياسي بعدم الانتشار، على أساس الكيل بمكيالين والنفعية السياسية، ويواصل تحديث ترساناته، بينما يستهدف تحديداً البلدان النامية بسبب انتهاكاتها المزعومة لالتزاماتها بعدم الانتشار. وهذا السلوك يجب أن يتوقف. وأفاد بأن لجميع الدول الأطراف الحق غير القابل للتصرف في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، رهناً بإجراء التحقق الدولي المناسب. ويجب ضمان حرية نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون عقبات أو استثناءات ذات دوافع سياسية.

29 - واستطرد قائلاً إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أسهمت بشكل كبير في نزع السلاح النووي وصون السلام والأمن الدوليين بإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان من خلال إبرام معاهدة تلاتيلوكو وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وفي هذا الصدد، أعرب في ختام كلمته عن أمل وفد بلده في أن ينهض مؤتمر الاستعراض لعام 2026 بتنفيذ قرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط.

30 - السيد العجبي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالغة الأهمية لكبح انتشار الأسلحة النووية، والتشجيع على نزع السلاح، ودعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ورعاية بيئة من الثقة والتعاون بين الدول. وأفاد بأن حكومة بلده تؤيد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بصورة شفافة ومسؤولة وتظل ملتزمة التزاماً كاملاً بتطوير برنامجها السلمي للطاقة النووية بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التقيد بأفضل الممارسات الدولية. وينبغي تعزيز دور الوكالة في تقديم الدعم إلى الدول من خلال مشاريع التعاون التقني. وأعرب عن تشجيع وفد بلده جميع البلدان في الشرق الأوسط، بما فيها جمهورية إيران الإسلامية، على الانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي والتقيدها. ويتسم

- 39 - واستطرد يقول إن لجميع الدول الأطراف الحق في استخدام التكنولوجيا النووية وإنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا لالتزاماتها القانونية ولاتفاقاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتثني الكويت على الوكالة لما لديها من برامج في مجال التعاون التقني، ولجهودها في مجال بناء القدرات في البلدان النامية، ولما تقدمه من مساعدة في نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وتدعو الكويت جمهورية إيران الإسلامية إلى التقيد الكامل بخطة العمل الشاملة المشتركة، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، وإلى التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة وتنفيذه. ومن شأن القيام بذلك أن يمكّن الوكالة من تقديم تلميحات موثوقة فيما يتعلق بعدم وجود أي أنشطة أو مواد نووية غير معلنة في جمهورية إيران الإسلامية، مما يؤكد مركزها بصفة دولة غير حائزة لأسلحة نووية.
- 40 - وأعرب عن ترحيب الكويت بالجهود المبذولة لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. واستدرك قائلا إن هذه المعاهدة تعزز نظام نزع السلاح وتكمله، ورغم ذلك فإنها ليست بديلا عنه. ولذلك ينبغي ألا تتعارض مع الصكوك القانونية الأخرى. وإلى أن تتحقق الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، يجب أن تظل معاهدة عدم الانتشار ذات مصداقية وسارية. واختتم بيانه قائلا إن الدول الأطراف تقع على عاتقها مسؤولية جماعية عن الدخول في حوار مفتوح وبناء وهادف، بغية صون السلام والأمن والاستقرار، وبناء الثقة، والحد من مخاطر عدم الانتشار.
- 41 - السيد فاسيتي (باراغواي): قال إن الاعتماد المتجدد على النماذج الأمنية القائمة على الردع النووي والتهديد باستخدام الأسلحة النووية أمر يبعث على القلق البالغ. فبالنسبة للغالبية العظمى من الدول، يمثل الردع تهديدا لرفاه الأجيال الحالية والمقبلة. والدول الحائزة لأسلحة نووية منخرطة بشكل متزايد في منافسة استراتيجية وتتفق أكثر على تحديث ترساناتها النووية في انتهاك لالتزاماتها بإزالتها تماما بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحت باراغواي هذه الدول على تجديد ما تبذله من جهود في سياق نزع السلاح والاستثمار فضلا عن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مما يمكن أن يؤدي إلى إيجاد عالم أعدل.
- 42 - وأعرب عن الأسف لأن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020 لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء. وباراغواي لا تتزعزع في تأييدها لتعزيز المعاهدة، التي هي حجر الزاوية في النظام
- جوهرى للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، أثناء قيامها أيضا بالتحقق من تنفيذ نظام الضمانات بمهنية وشفافية قل نظيرهما.
- 34 - وأضاف يقول إن أوروغواي تشيد بعمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تقوم بدور أساسي في منع الانتشار النووي من خلال نظام الرصد الدولي التابع لها. وتكمل معاهدة حظر الأسلحة النووية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر التجارب النووية وتتماشى تماما مع مقاصد وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعمل أوروغواي على النهوض بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال المشاركة بفعالية في كل معاهدة من هذه المعاهدات.
- 35 - وأردف يقول إن أوروغواي تعرب عن انزعاجها إزاء سباق التسلح الحالي المتصاعد، والمخاطر المصاحبة له، وما يرافقه من تحويل في مسار الموارد التي يمكن استخدامها بدلا من ذلك للأغراض السلمية أو لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 36 - وانتهى إلى القول إن أوروغواي تحث أعضاء الفريق العامل على تجنب تسييس عمله وتدعو إلى تنفيذ المقترحات التي تحظى بتأييد أكبر عدد من أعضاء الفريق.
- 37 - السيد الفصام (الكويت): قال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على النحو الذي يتجلى في التزامه بالصكوك الدولية ذات الصلة. وأفضل طريقة للتخلص من جميع المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية هي من خلال إزالة هذه الأسلحة نهائيا، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. وفي غضون ذلك، ينبغي للدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر التجارب النووية، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن تفعل ذلك من أجل إنفاذها.
- 38 - وأضاف قائلا إن الكويت ملتزمة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وتشيد بالجهود التي تبذلها البلدان العربية في هذا الصدد، تمشيا مع مقرر الجمعية العامة 546/73. ويظل قرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط ساريا إلى أن تتحقق جميع أهدافه. وتقع مسؤولية تنفيذ القرار على عاتق الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية والحكومات الثلاث الودية. وإضافة إلى ذلك ينبغي لإسرائيل أن تتضم إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تخضع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات.

المتزايد على هذه التكنولوجيا في مجالات الرعاية الصحية، وإنتاج الأغذية، والزراعة، والصناعة أمر بالغ الأهمية للتنمية في المستقبل.

46 - وأضاف قائلاً إن فشل مؤتمري الاستعراض الأخيرين قوّض الجهود الجماعية المبذولة لتنشيط تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح النووي. وبغية المضي قدماً، يجب على الدول الأطراف، إذ تضع في اعتبارها هدفها المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والعواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية، أن تهئ بيئة تعاونية متعددة الأطراف يمكن لجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تشارك فيها على نحو فعال.

47 - واستطرد قائلاً إن بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تكمل وتعزز معاهدة عدم الانتشار، في عام 2021، أحياناً أملاً جديداً في نزع السلاح. وينبغي التشجيع على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، لأن هذه المناطق تنهض كثيراً بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وتعزز الضمانات الأمنية الملزمة قانوناً.

48 - وتابع يقول إنه ينبغي لمؤتمر الاستعراض لعام 2026 أن يعيد تأكيد الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والحصول على التكنولوجيا النووية، تمسحاً مع المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والواقع أن التشجيع على التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هو أحد الأهداف الرئيسية للمعاهدة. وأنهى كلمته بالقول إن هذا ما يحده بمؤتمر الاستعراض بالتالي إلى أن يدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على بناء قدرات الدول الأطراف فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية بتزويدها بالمساعدة التقنية الوفيرة والمطردة.

49 - السيد كامبوزانو بينيا (المكسيك): تكلم بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن مجرد وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها وأثرها الإنساني المحتمل تشكل تهديداً للبشرية. فلا ينبغي استخدامها أبداً تحت أي ظرف من الظروف. وذكر أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يمثلان انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ويشكلان جريمة ضد الإنسانية. والضمان الفعال الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو حظرها وإزالتها بصورة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، ضمن أطر زمنية محددة بوضوح.

الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، والشرط المسبق لنزع السلاح النووي. ونزع السلاح النووي واجب أخلاقي، وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية مشتركة عن كفالة أن يكون نزاعاً كاملاً ولا رجعة فيه. ويجب تنفيذ المعاهدة بطريقة متوازنة وشاملة وغير تمييزية في جميع ركائزها الثلاثة، وينبغي لأي دول لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة أن تتضمن إليها دون شروط ودون مزيد من التأخير. وقد تعززت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستُكملت بمعاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة حظر التجارب النووية، فضلاً عن المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية.

43 - وارتأى أن تركز دورة الاستعراض الحالية على الدفاع عن معاهدة عدم الانتشار والحفاظ عليها بوصفها صكاً رئيسياً متعدد الأطراف، والدعوة إلى عالميتها وتعزيز تنفيذها. وينبغي للدول الأطراف أن تنفذ جميع ما قطعته على نفسها من التزامات وتعهدات بموجب المعاهدة والوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض السابقة. ومن المهم بصفة خاصة إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة.

44 - وأضاف قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور أساسي في السلامة والأمن والتحقق في المجال النووي عبر تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة التي أبرمتها مع الدول الأعضاء فيها. وتقارير الوكالة ذات مصداقية وجودة عالية، بما في ذلك تقريرها الشامل عن سلامة المياه المعالجة باستخدام النظام المتقدم لمعالجة السوائل في محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية. وأعرب عن ترحيبه باراغواي بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الوكالة لتسوية المشاكل الخطيرة المتعلقة بالضمانات مع جمهورية إيران الإسلامية، وتشجع المدير العام للوكالة على الدخول في حوار مع السلطات الإيرانية. وتدعو باراغواي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى استئناف المحادثات بغية إبرام اتفاق يسمح لمفتشي الوكالة بالعودة وتبديد أي شواغل بشأن برنامجها النووي. وخلص إلى القول إن من الضروري تهيئة الظروف الكفيلة بالتوصل إلى حل دبلوماسي سلمي يمكن من إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي في نهاية المطاف، وذلك من أجل تحقيق أمن المنطقة بأسرها.

45 - السيد أبو بكر محمد (السودان): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد أهمية اتباع نهج متوازن إزاء تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فمن شأن إزالة الأسلحة النووية أن تبني الثقة وتعزز عدم الانتشار، مما يؤدي إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. ومواصلة تطوير التطبيقات النووية السلمية لتلبية الطلب

55 - وواصل كلمته بالقول إنه يجب إيلاء كامل الاحترام لحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأفاد في ختام كلمته بأن المجموعة تشدد على الدور الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع الانتشار النووي وتيسير الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

56 - السيد رذرفورد (المراقب عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية): قال إن النزاعات والتوترات الكبرى بين الدول تجعل من اتباع نهج متعددة الأطراف أمرا يزداد صعوبة. غير أن الخبرة المكتسبة من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، أثبتت أنها نهجاً جديرة بالاهتمام. ففي تموز/يوليه 2023، جرى تدمير آخر سلاح كيميائي لدى الدول الأطراف البالغ عددها 193 دولة. وتركز المنظمة الآن على الحيلولة دون ظهور أسلحة كيميائية مجدداً في سياق تسارع التطورات العلمية والتكنولوجية. ومن شأن مركز الكيمياء والتكنولوجيا التابع لها الذي افتتح مؤخراً أن يعزز قدراتها على التحقق، ويزيد من إدماج عروضها في مجال بناء القدرات، وأن يكون بمثابة محور للمعارف العلمية ذات الصلة.

57 - وأضاف قائلاً إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية تواجهان تحديات مماثلة تتعلق بالبيئة الأمنية الدولية الراهنة وأوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا. ويتطلب التصدي لهذه التحديات تعاوناً دولياً معززاً ومفاوضات بحسن نية ونهجاً قائمة على العلوم. وأنهى بيانه قائلاً إن أحدث مؤتمرات الاستعراض لكلا الصكين لم تتمكن من اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء، ورغم ذلك فإن دورات الاستعراض المقبلة يمكن أن تعتمد عليهما للحصول على توجيه استراتيجي سليم.

58 - السيد سارايفغا مارزو (المراقب عن الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها): قال إن منظمته تؤكد أن جميع المواد والمنشآت النووية في الأرجنتين والبرازيل تُستخدم حصراً للأغراض السلمية من خلال عمليات التفتيش شبه اليومية، التي تكون مفاجئة في بعض الأحيان. إذ يقوم مفتشون من أحد البلدين بتفتيش منشآت البلد الأخرى من أجل كفالة الحياد والاستقلالية. وبفضل الالتزام السياسي المستمر والدعم الفني والمالي لكلا البلدين واستقلالية عمل منظمته، فقد اكتسبت المنظمة سمعة دولية لموثوقيتها وفعاليتها وكفاءتها في مجال التحقق. وفي عام 1994، وقّعت الأرجنتين والبرازيل ومنظمته والوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقاً رباعياً للتعاون والتنسيق تتشئ آليات لتمكين الوكالة من الاستفادة الكاملة من النتائج التي

50 - وأضاف يقول إن المجموعة تدين تحديث الأسلحة النووية القائمة، وتوسيع الترسانات النووية، وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، إذ إن ذلك كله يخالف الالتزام باعتماد تدابير فعالة من أجل نزع السلاح النووي. ويجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تمتثل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللتعهدات المنبثقة عن مؤتمرات الاستعراض السابقة. فالمعاهدة لا تمنح أي دولة الحق في حياة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

51 - وأردف قائلاً إن بالرغم من فشل مؤتمر الاستعراض لعام 2020 مع أن الوفود بذلت قصارى جهدها، فإن الدول الأعضاء في المجموعة تدخل دورة الاستعراض الحالية بحسن نية، بهدف تحسين الحوار والشفافية والمساءلة. وهي فخورة بإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إحدى مناطق العالم المكتظة بالسكان، مما يدل على أنه يمكن، حتى في الأوقات العصيبة، حظر الأسلحة النووية من خلال الحوار المتعدد الأطراف والدبلوماسية. وتعتبر المجموعة نزع السلاح النووي أولوية، وستواصل دولها الأعضاء الامتثال لالتزاماتها وتعهدها بوصفها دولاً أطرافاً غير حائزة لأسلحة نووية، بما في ذلك التعهدات المتفق عليها في الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض لأعوام 1995 و 2000 و 2010.

52 - واستطرد قائلاً إن من المهم أن تتمكن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تسهم مباشرة في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، من المشاركة بشكل فعال خلال دورة الاستعراض الحالية. وتدعو المجموعة إلى اعتماد صك دولي ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية وتحث الدول الحائزة لأسلحة نووية على سحب إعلاناتها التفسيرية للبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلوكو واحترام طابع منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بوصفها منطقة خالية من السلاح النووي.

53 - وتابع قائلاً إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة تلاتيلوكو، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ليست إعلانات نوايا. بل إنها تضع قواعد القانون الدولي الملزمة للدول الأطراف فيها وتوفر أساساً قانونياً لإزالة الأسلحة النووية.

54 - ومضى يقول إن الدول الأعضاء في المجموعة صدقت على معاهدة حظر التجارب النووية وحثت جميع الدول المدرجة في المرفق 2 على التصديق عليها بسرعة، حتى يمكن دخولها حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. وحتى ذلك الحين، ينبغي الالتزام بشكل صارم بالوقف الاختياري للتجارب النووية.

أن هذه الدول تتحكم بشكل كبير بالأسلحة النووية. ولا تتوافق هذه الترتيبات مع المعاهدة، ولا سيما مادتها الأولى والثانية.

61 - وأردف يقول إن الادعاء بأن بعض ترتيبات المشاركة النووية أُدمج بسلاسة في المعاهدة وأنه قُبِلَ وفُهِمَ علناً منذ فترة طويلة من قبل جميع الدول الأطراف في المعاهدة يتطلب إثباتاً دقيقاً في شكل أدلة مستندية، نظراً لأن وفد بلده لا يتذكر موافقة حكومة بلده على ترتيبات من هذا القبيل في سياق المعاهدة. وحقيقة أن مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة تلتزم الصمت بشأن هذه المسألة لا تعني بأي حال من الأحوال أن غالبية الدول الأطراف تقبل ترتيبات المشاركة النووية أو تعتبرها متسقة مع المعاهدة.

62 - واستطرد قائلاً إنه بالرغم من انقضاء أكثر من 50 عاماً على إبرام المعاهدة، فلم يحرز أي تقدم ذي مغزى نحو القيام بصندوق بنزع الشرعية عن الأسلحة النووية والتتديد بها وإزالتها بشكل تام. وانتهى إلى القول إن مصر والغالبية العظمى من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية انضمت إلى المعاهدة على أساس أنها تهدف إلى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر أماناً للبشرية جمعاء، وليس إلى الإبقاء على وضع راهن متقلب وقائم على التمييز إلى ما لا نهاية.

63 - السيد كوندراتنكوف (الاتحاد الروسي): قال إن عدداً من الوفود اتهم بلده بعرقلة اعتماد مشروع الوثيقة الختامية في مؤتمر الاستعراض لعام 2020. والواقع أن وفده اضطر إلى معارضة هذه الوثيقة، لأن مجموعة من الدول، وعلى رأسها الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وحلفاؤها، احتكرت إعداد مشروع الوثيقة الختامية، متجاهلة العديد من التوصيات المقدمة من الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة. فقد كان معروفاً قبل ذلك بفترة طويلة أن الصياغة الواردة في مشروع الوثيقة الختامية غير مقبولة لدى وفده وأن اعتمادها سيتعرض للعرقلة، ومن ثم فإن اللوم يقع مباشرة على الدول التي أسهمت بالصياغة موضوع الرفض. وهذه الدول نفسها هي التي تسير فعلاً بعملية الاستعراض الحالية نحو الفشل.

64 - وأضاف يقول إن قرار حكومة بلده بتعليق تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) كان مدفوعاً بالجهود المتواصلة التي تبذلها الولايات المتحدة لخنق الاتحاد الروسي اقتصادياً، وإضعاف أمنه من خلال الحرب الهجينة الشاملة، وتقويض المبادئ والتقاهاات الأساسية التي شكلت أساس المعاهدة. وكان هناك أيضاً خرق خطير للمعاهدة

تخلص إليها المنظمة في تنفيذ الضمانات. وأبرز، في نهاية بيانه، القيمة المضافة لهذا النهج الإقليمي إزاء عدم الانتشار، فأفاد بأن منظمته تحث اللجنة التحضيرية على اعتبار منظمته نموذجاً لوضع نظم إقليمية أخرى للتحقق من عدم الانتشار.

عُلِّقت المناقشة المشمولة بالمحضر الموجز الساعة 17:00 واستؤنفت الساعة 17:45

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

59 - السيد حسن (مصر): في معرض رده على الملاحظات التي أبدتها ممثل مملكة هولندا في جلسة سابقة (انظر NPT/CONF.2026/PC.I/SR.4)، قال إن وفدي بلديهما يشتركان في هدف واحد هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ولكنهما يختلفان في أسلوب تحقيقه. وتتختر مصر بكونها من بين الأغلبية الساحقة من الدول التي تشكل حركة عدم الانحياز، وائتلاف البرنامج الجديد، ومجموعة الدول العربية، ومجموعة الدول الأفريقية التي تتخذ موقفاً مبدئياً مفاده أن توسيع نطاق الردع النووي وترتيبات المشاركة النووية يعرقلان نزع السلاح النووي في العالم. ومبررات الاعتماد على الأسلحة النووية في سياق التحالفات النووية بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية، من قبيل تأكيد الممثل المذكور أعلاه أن الغرض الأساسي لبعض ترتيبات المشاركة النووية كان دائماً الحفاظ على السلام ومنع القسر وردع العدوان، لا يمكن أن تتماشى مع أهداف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

60 - وأضاف قائلاً إنه يتعين على مؤتمر الاستعراض التأكد من الادعاء بأن بعض ترتيبات المشاركة النووية كان دائماً، ولا يزال، متسقاً تماماً مع المعاهدة. وبموجب هذه الترتيبات، تمارس الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الرقابة على الأسلحة النووية الموجودة في إقليم كل منها. وحتى وإن نُفِذت جميع العمليات تحت القيادة المشتركة للدول المعنية الحائزة لأسلحة نووية والدول المضيفة غير الحائزة لأسلحة نووية، فإن الأثر المنطقي لهذه الترتيبات هو أنه يمكن لأي دولة غير حائزة لأسلحة نووية أن تستضيف أسلحة نووية في إقليمها في إطار تحالف ما ودمجها في خطط التحالف الحربية وتدريباته العسكرية. ووفقاً للمعلومات المستقاة من مصادر مفتوحة والتصريحات الصادرة عن تلك التحالفات، تكون الطائرات الحربية للدول المضيفة غير الحائزة لأسلحة نووية مسؤولة عن إيصال الرؤوس الحربية إلى أهدافها، مما يدل على

حلف شمال الأطلسي هي البادئة في استخدام الخطاب النووي العدواني. وفي ضوء التصريحات العدوانية والأعمال المناهضة لروسيا من جانب الدول الغربية، التي ساهمت في تصعيد النزاع المسلح في أوكرانيا، يجد الاتحاد الروسي نفسه مضطراً إلى التحذير من وجود مخاطر واحتمال حدوث عواقب كارثية إذا ما تحولت العلاقات بين بلدين نوويين إلى مواجهة عسكرية مفتوحة ويدعو بدلاً من ذلك إلى انتهاج سلوك مسؤول في هذا الصدد. وقد ظل الموقف المبدئي لحكومة بلاده دون تغيير؛ ألا وهو أنه لا يمكن لأحد أن يخرج منتصراً من حرب نووية، ولذا لا ينبغي خوضها على الإطلاق. وذكر أن العقيدة الدفاعية للاتحاد الروسي تنص على استخدام الأسلحة النووية حصراً للأغراض الدفاعية وتحديدًا في ظل ظروف محصورة بدقة عندما يكون البلد هدفاً لعدوان عسكري مباشر.

68 - وفي سياق الاتهامات المتعلقة بمحطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، أشار باسم وفد بلده إلى أن مقاطعة زابوريجيا أصبحت، عقب استفتاء أجري في أيلول/سبتمبر 2022، كياناً إدارياً تابعاً للاتحاد الروسي. وعلى هذا النحو، تصبح محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء منشأة نووية روسية يحكمها القانون الروسي. وأوكرانيا وأسيادها الغربيون هم المسؤولون عن قصف المحطة، مما يشكل تهديداً مستمراً لسلامة المنشأة وأمنها النوويين. والواقع أن الدول الغربية تتحمل معظم المسؤولية عن الأعمال الإجرامية المرتكبة ضد المحطة لأنها استمرت في توريد الأسلحة إلى أوكرانيا، التي تستخدم الأسلحة حسب رغبة مورديها. وانتهى إلى القول إنه كان هناك بالتالي سبب للاعتقاد بأن الهجمات ضد المحطة كانت تتفدّ بمباركة الدول الغربية.

69 - السيدة كوستينكو (أوكرانيا): قالت في معرض ردها على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي بشأن محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء في بلدها، إن الاتحاد الروسي أحكم سيطرته العسكرية على المحطة في 4 آذار/مارس 2022، بعد أن قصفت قواته المسلحة المفاعلات العاملة بالمحطة ثم هاجمت المنشأة. وبعد ذلك تدخل الاتحاد الروسي بشكل غاشم في إدارة المحطة، المرخصة بموجب القانون الأوكراني والخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

70 - وأضافت تقول إن محاولة الاتحاد الروسي الاستيلاء على محطة زابوريجيا الأوكرانية النووية لتوليد الكهرباء واللجوء بشكل غير قانوني إلى ضم الأرض الأوكرانية التي تقع فيها المحطة لا تحظى باعتراف البلدان المتحضرة ولن تحظى به أبداً. فبعد أن قوض الاتحاد الروسي جميع الركائز السبع للسلامة والأمن النوويين في محطة

من جانب الولايات المتحدة. ففي تجاهل للترابط المعترف به في المعاهدة بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية، فإن الولايات المتحدة تجاوزت الحدود الرئيسية بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المنصوص عليها في المعاهدة، لتقوض بذلك مقاصدها وأهدافها. وقد قوّضت المعاهدة أيضاً تفويض من خلال قيام الولايات المتحدة بتوفير المعدات العسكرية والاستخبارات العسكرية للنظام في كيبف، الذي يسعى إلى مهاجمة المنشآت الاستراتيجية في الاتحاد الروسي التي تشملها المعاهدة. وطالما ظلت المعاهدة سارية، فإن الاتحاد الروسي سيلتزم بالحدود المفروضة على الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المنصوص عليها في المعاهدة لكفالة القدرة على التنبؤ والاستقرار فيما يتعلق بالأسلحة والقذائف التسيارية النووية. وسيواصل أيضاً تبادل المعلومات مع الولايات المتحدة بشأن عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الثنائي ذي الصلة لعام 1988. ويمكن التراجع عن قرار تعليق تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة إذا ما أظهرت الولايات المتحدة إرادة سياسية واتخذت التدابير اللازمة نحو خفض التصعيد عموماً، وعالجت انتهاكاتهما للمعاهدة، وعززت بيئة مواتية للعودة إلى التنفيذ الكامل للمعاهدة.

65 - وأعرب عن استغراب وفد بلده من الاتهامات بالانخراط في التعاون العسكري النووي الموجهة ضد بلده وبيلاروس من جانب أعضاء الكتلة العسكرية النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وهذا الغضب يتعذر تفسيره، لأن الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي تجري عمليات نووية مشتركة وأن أسلحة نووية مملوكة للولايات المتحدة نُشرت في خمس دول غير حائزة رسمياً لأسلحة نووية، مما يهدد طائفة واسعة من الأهداف داخل الإقليم الروسي. وأشار إلى أن اقتراحات حكومة بلده المتكررة بأن تنتشر جميع الأسلحة النووية في الأقاليم الوطنية للدول التي تمتلكها لم تلق آذاناً صاغية.

66 - وأردف يقول إنه ليس ثمة ما يدعم الادعاءات بأن تم التوصل، عندما أبرمت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، إلى نوع من الاتفاقات بشأن العمليات النووية المشتركة. ورغم إجراء بعض المناقشات في هذا الصدد، فإن نص المعاهدة لا يتضمن أي بروتوكولات إضافية مغلقة ولا اتفاقات فيما يتعلق بالعمليات النووية المشتركة.

67 - وتابع قائلاً إن وفد بلده يرفض رفضاً باتاً الاتهامات بأن حكومة بلده استخدمت خطابات نووية. فالدول الأعضاء في منظمة

زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، أصبح على يقين من أنه سيواصل بذل كل ما في وسعه لتحقيق أهدافه في حربه ضد أوكرانيا. وهي بالفعل حرب عدوانية غير مبررة لم يسبقها استفزاز شنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا ذات السيادة، وليست مجرد "نزاع في أوكرانيا". وذكرت أن الاستيلاء على المحطة النووية الأوكرانية لتوليد الكهرباء هو السبب الجذري للتهديدات الحالية للسلامة والأمن النوويين هناك. وأنهت بيانها بالقول إن السبيل الوحيد للتصدي لهذه التهديدات هي حمل الاتحاد الروسي على سحب جميع أفراده العسكريين والمدنيين ومعداته العسكرية وأسلحته من المحطة.

71 - السيد جيل دي لا سيرينا (إسبانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا، فقال إن استخدام القوة العسكرية والإكراه لتغيير الحدود لا مكان له في القرن الحادي والعشرين. ولن يعترف المجتمع الدولي أبدا بالمحاولة غير القانونية التي يقوم بها الاتحاد الروسي لضم جزء من إقليم أوكرانيا، كما يتضح من سبعة قرارات صادرة عن الجمعية العامة. ويجب على الاتحاد الروسي أن يوقف حربه العدوانية على أوكرانيا دون شروط وأن يسحب قواته ومعداته العسكرية فوراً من كامل إقليم أوكرانيا، التي يجب إيلاء الاحترام الكامل لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

72 - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الروسي هو المسؤول الوحيد عن تعريض سلامة وأمن المنشآت النووية في أوكرانيا لخطر كبير، مما قد يعرض للخطر شعب أوكرانيا والدول المجاورة وبلدان أخرى. وعلى نحو ما دعا إليه العديد من قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي للاتحاد الروسي أن يوقف فوراً جميع العمليات العسكرية في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، وأن يسحب قواته ومعداته العسكرية من المحطة ويعيد المنشأة إلى مالكيها الشرعي - أوكرانيا - حتى تتمكن السلطات الأوكرانية المختصة من استعادة السيطرة على جميع المنشآت النووية داخل حدود البلد المعترف بها دولياً وكفالة تشغيلها على نحو سليم وآمن. وأنهى بيانه بالقول إن المجتمع الدولي سيحمل الاتحاد الروسي المسؤولية عن عدوانه ضد أوكرانيا، بما في ذلك مسؤوليته عن المخاطر المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين الناجمة عن أفعاله.

رُفعت الجلسة الساعة 18:10.